

قضية اليوم

«ثلاثية الحوار»: عودة إلى «الستين»

... وفي اليوم الثالث من «ثلاثية الحوار»، فعلها الرئيس فؤاد السنيورة، كل الكلام الإيجابي في الجلسة الثانية محاه صباح اليوم الثالث. وعاد «جماعة 14 آذار» إلى النخمة القديمة نفسها: «السلاح غير الشرعي» للمقاومة، الحوار بلا نتيجة، سوء دفت بعض الملفات في مقابر اللجان، وترسيخ القناعة بأن القوى السياسية لن تقرأ أي قانون جديد للانتخابات النيابية، ليبقى «الستين» سيد القوانين



حردان للجميل: الطائف ينض على استعادة الأراضي المحتلة (هيلم الموسوي)

ميسم رزق

على عكس ما استرسل به المشاركون في الحوار مدى ثلاثة أيام من تخيل إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية للوضع في لبنان، هناك ثلاثة عوامل تشكل معضلات لا يمكن في ظلها إرساء هذه التسوية؛ الأول: عدم توافر مناخ دولي وإقليمي لانتخاب رئيس للجمهورية (مع اشتراط بعض الأطراف أن يكون هذا الملف هو البند التنفيذي الأول الذي يسبق كل البنود). الثاني: تشتت كل طرف بموقفه، والثالث إصرار بعض الجهات (تحديداً تيار المستقبل والكتائب) على إجهاد كل توافق. وقد ظهر ذلك جلياً في الجولة الثالثة من «ثلاثية الحوار» حيث انقلب كل من الرئيس فؤاد السنيورة والنائب سامي الجميل على موافقهما الإيجابية في الجلسة الأولى والثانية، حتى كاد رئيس مجلس النواب نبيه بري أن يفرط الحوار بعدما تطرق رئيس حزب الكتائب بصراحة إلى أمرين أشارت إليهما مصادر الطاولة المستديرة، هما: «أن البنود المطروحة داخل الحوار مكانها المؤسسات الدستورية وليس مقر الرئاسة الثانية، وأن ما اتفق عليه بشأن استحداث مجلس للشيوخ لا يمكن أن يحصل في ظل السلاح غير الشرعي»؛ هكذا أنهى الجميل مداخلات جلسة الحوار، ودعمه السنيورة بالقول «كلامك جيد»، الأمر الذي استفز بري قائلاً «شو باك يا سامي، إذا ما بدكن حوار فباله، وما منروح على جلسة ثانية».

بعد انتهاء جلسة الحوار التي عُقدت أمس، لم تظهر أي مؤشرات تبشر بإمكان إرساء تسوية من ضمن سلة متكاملة، ولا حتى الاتفاق على بند واحد من البنود المطروحة. لا رئاسة ولا مجلس شيوخ ولا قانون انتخابات. حتى إن بعض المتحاورين لمح إلى أنه ليس في الميدان إلا قانون الستين، ولا مفر من العودة إليه. عملياً، ضيّعت القوى السياسية وقتها ووقت المواطنين حتى تصل إلى هذه الخلاصة تفادياً لتمديد أو فراغ محتملين. على مدى ثلاثة أيام عجزت هذه القوى عن جعل خياراتها تأخذ بعداً وطنياً، ولم تكن مداولاتها سوى محاولة لإنتاج تفاهات تعيد من خلالها تقاسم السلطة تبعاً لما تفرضه موازين القوى. في الجلسة الأولى والثانية تعامل الجميع بإيجابية ومرونة لأن النقاش جرى على المبادئ

العامية، لكن وقت التنفيذ «كلام الليل يمحوه النهار»، ولم يكن أحد في وارد التخلي عن أواقه، فسقط الحوار وسقطت معه الآمال، وبناءً عليه ستكون عناوين المراحل المقبلة «الانتظار والمراوحة ثم... الفراغ»!

لماذا وصلت ثلاثية الحوار إلى ما وصلت إليه؟ تتفق المصادر على أن أجواء الجلسات الثلاث قد اختلفت. في الأولى «نقاش جدي تشوبه بعض العراقيل». في الثانية «توافق (نسبي) مع ارتفاع لمنسوب التفاؤل»، وفي الثالثة «عودة إلى النقطة الصفر». وبالشرح المفصل حصل خرق بسيط في موضوع الرئاسة حين أبدى البعض استعداداً للبحث في مشروع

توافقي من خارج المرشحين الحاليين. لم يعن ذلك أن أحداً كان في وارد التخلي عن دعم العماد ميشال عون أو الوزير سليمان فرنجية، إلا أن كلمة التوافق شكّلت عند بعض الأطراف مخرجاً يمكن البناء عليه لفتح باب الحل. وعندما طرح بري في اليوم الثاني بند مجلس الشيوخ، تصرفت الجميع على أساس أن الأمور تأخذ منحى إيجابياً يفتح ثغرة في جدار الأزمة. ناقش المتحاورون التفاصيل، اصطدموا ببعض الهواجس، إلا أن أحداً لم يعترض على المبدأ. هذه الإيجابية دفعت ببيري إلى أن يوسع النقاش في الجلسة الأخيرة، وانتقل المتحاورون إلى مربع جديد يتعلق بماهية مجلس الشيوخ وصلاحياته وقانون الانتخابات والفصل بينه وبين مجلس النواب. هنا، ظهرت النيات الحقيقية عند البعض وعدم رغبتهم في التوصل إلى حل. فبعد أن قدم السنيورة مداخلة في هذا الشأن متسائلاً عن «كيفية تأسيس هذا المجلس وصلاحياته»، معتبراً أن مهمته «البت بالقضايا المصرية، وهو ما يفرض علينا أن ينتخب هذا المجلس بالمناصفة»، وعلق رئيس التيار الوطني الحر بأن «القانون الأنسب لهذا المجلس هو القانون الأرثوذكسي، يعني أن تنتخب كل طائفة شيوخها»، عاد الجميل إلى الحديث عن رئاسة الجمهورية. فحين طرح الرئيس بري موضوع مجلس الشيوخ أبدى الجميل عدم ارتياحه لهذا الجوّ، وقال «نحن مع إصلاح النظام ولا يخيفنا النقاش حول الإصلاحات على طاولة الحوار، لكن

ظهر واضحاً وجود «لوبي» آذاري يسعى إلى إفشال ما اتفق حوله في اليوم الثاني

لا نستطيع البحث في الإصلاحات في غياب رئيس الجمهورية وهذا خروج على الدستور». ورفض أن يتهم بأنه ضد الإصلاح، وقال «منذ خمس وعشرين سنة ومجلس الشيوخ لم يبت، ولم يكن بسببنا». ولغيت إلى أن «الطائف ينض أيضاً على تسليم السلاح غير الشرعي»، في إشارة إلى سلاح حزب الله. وأضاف أن «ربط قانون الانتخاب بإنشاء مجلس الشيوخ يعني الهروب إلى الأمام، وتطهير قانون الانتخاب أو الإبقاء على الستين، لأن مجلس الشيوخ يحتاج وقتاً طويلاً لدرسه وإنشائه، ولدينا أقل من عشرة أشهر لإجراء الانتخابات». وحين أصرّ بري على تحديد كل جهة مندوباً عنها لتشكيل لجنة لدراسة مجلس الشيوخ، قال الجميل «أتحفظ على كل ما يجري واتمنى أن يسجل تحفظي. أنا متحمس للحوار لكن من أجل تفعيل ملف الرئاسة وانتخاب رئيس جديد». وقد ظهر واضحاً وجود «لوبي» آذاري يسعى إلى إفشال ما اتفق حوله في

الجلسة ما قبل الأخيرة، حين، وبحسب المصادر، أيد وزير الاتصالات بطرس حرب كلام الجميل قائلاً «ما تاكلولنا قصة الرئاسة»، وكذلك فعل السنيورة معتبراً أن كلام الجميل عن السلاح «جيد ومنطقي». هنا هبّ رئيس الحزب السوري القومي أسعد حردان للدفاع عن سلاح المقاومة وتوجّه إلى الجميل قائلاً «إذا عم نحكي عن الطائف، فالطائف أيضاً نص على تحرير الوطن»، وأثنى على كلامه النائبان محمد رعد وطلال أرسلان الذي أبدى انزعاجه من هذا الكلام. هذا الاشتباك الكلامي أثار حفيظة الرئيس بري الذي استشعر محاولات فريق الرابع عشر من آذار ومعه الكتائب لإفساد الحوار، فردّ بشكل حازم «إذا ما بدكن جلسات، ما بقا بعمل جلسات حوار»، قبل أن يتدخل الوزير السابق غازي العريضي معلناً: «فشل الحوار لا يعني فشل الرئيس بري بل فشل جميع القوى السياسية، والاستمرار في الجلسات واجب، لأن الحوار هو الذي أنقذ الحكومة ومجلس النواب مرات عدة». أما في ما يتعلق بقانون الانتخابات والتلويح بالخضوع لقانون الستين من جديد، فلفتت المصادر إلى أن «العودة إلى قانون الستين هي المسار الطبيعي الذي سوف نسلكه في ظل عدم توافر التوافق». وقالت المصادر «إننا على بعد أشهر من الاستحقاق النيابي، هناك ثلاثة خيارات هي: إما الاتفاق على قانون (وهذا لن يحصل)، وإما التمديد للمجلس النيابي وإما أهون الشرور».

بري مرتاح: أنا أكثر تفاؤلاً مما توقعتم

في تقويمه لحصيلة الأيام الثلاثة من خلوة الحوار في عين التينة، عبر رئيس مجلس النواب بري عن ارتياحه إلى أعمالها، قائلاً: «أنا الآن أكثر تفاؤلاً مما توقعتم عند دخول الحوار، لكن الأمور تبقى في خواتيمها».

وأوضح أنه طلب من أقطاب الحوار تزويده حتى 5 أيلول أسماء مقترحة لدخول لائحة الخبراء الذين سيتولون صوغ مسودتي مجلس الشيوخ وقانون الانتخاب خارج القيد الطائفي، اسم واحد لكل منهم، على أن يصير إلى الإعلان عنها في الاجتماع المقبل للحوار كي تباشر مهماتها منذ ذلك التاريخ، خصوصاً أنه لن يتاح انعقاد مجلس النواب، ولن تكون ثمة دورة استثنائية، من ثم تحال المسودات على مجلس النواب.

وذكر بري أنه أحال اقتراحي قانونين باللامركزية الإدارية على لجنتي الإدارة والعدل والداخلية والبلديات لمباشرة مناقشتها واستخلاص مشروع موحد منهما تطبيقاً لاتفاق الطائف.